

## اثر الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والأرباح) على الناتج المحلي الإجمالي

سعود موسى الطيب \*

### ملخص

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء اثر الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والأرباح) على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1976-2010). ولتحقيق هذا الهدف تم أولاً استخدام نموذج (VAR) (vector auto regression) بمتغيرين هما: الناتج المحلي الإجمالي وضريبة الدخل والأرباح. كما تم تطبيق اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey-Fuller) لمعرفة ما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة مع مرور الزمن، وتبين أن هذه المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني، وتم تطبيق اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test) لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات، اذ تبين من هذا الاختبار أن العلاقة بين ضريبة الدخل والأرباح والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي علاقة تبادلية الاتجاه، ذلك أن ضريبة الدخل والأرباح هي التي تسبب الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسبب ضريبة الدخل والأرباح. كذلك تم استخدام أداتين رئيسيتين للتحليل هما: تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل، وتبين أن النتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية ومع الدراسات السابقة من حيث أن ضريبة الدخل والأرباح تؤثر إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي. وللتأكد من مصداقية النتائج، تمت إعادة ترتيب المتغيرات في نموذج (VAR)، وأظهرت النتائج أن ضريبة الدخل والأرباح تؤثر إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي.

**الكلمات الدالة:** الناتج المحلي الإجمالي، الضرائب المباشرة الدخل والأرباح.

### مقدمة

وتبرز أهمية هذه الدراسة من وضع الأردن كدولة تعاني من ندرة مواردها الاقتصادية، فضلاً عن العجز المزمن في ميزانية الدولة نتيجة لانخفاض الإيرادات وارتفاع النفقات. وبما أن الإيرادات المحلية في الأردن تعتمد بشكل رئيسي على الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، فقد تمت زيادة ضريبة المبيعات بشكل متكرر لتغطية العجز في الموازنة العامة، علماً بأن ضريبة الدخل والأرباح تشكل (3.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه النسبة متدنية نسبياً لذلك لا بد من زيادة هذه النسبة أسوة بقية دول العالم.

### مشكلة الدراسة

مما لا شك فيه أن العجز المزمن في ميزانية الدولة قد يؤدي إلى مشكلات اقتصادية كبيرة، إلا أنه يمكن تفادي هذه المشكلات عن طريق تقليص العجزات المزمنة في ميزانية الدولة. وتقليص العجزات يمكن أن يتم إما عن طريق تخفيض النفقات العامة للدولة، أو عن طريق زيادة الإيرادات أو بإتباع السياستين كليهما. وبما أن تخفيض النفقات العامة بشقيها المتكررة أو الرأسمالية سيؤدي إلى إتباع سياسة انكماشية، ويؤدي بالتالي إلى تراجع الدخل التوازني، والى زيادة كل من

تشكل الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والأرباح) أهمية كبيرة في إيرادات الدول المتقدمة، ذلك أن الضرائب المباشرة على الدخل تؤدي دوراً كبيراً في الدول المتقدمة في ردف إيراداتها، وإذا استغلت الدولة هذه الضرائب في القنوات المناسبة فإنه سيؤدي إلى تطوير وفعالية النشاط الاقتصادي، وزيادة الإنتاج على المدى الطويل وبالتالي إلى ارتفاع مستوى رفاهية المجتمع وزيادة معدل دخل الفرد.

لذا فإن النظام الضريبي في الدول المتقدمة يحرص على تحصيل ضريبة الدخل دونما تهاون لما لذلك من أهمية. ففي أميركا تشكل ضريبة الدخل ما يقارب (10%) من الإيرادات الضريبية، وفي أوروبا تصل إلى حوالي (29%)، أما في الدول النامية فإن إيرادات ضريبة الدخل ما تزال متدنية نسبياً (البنك الدولي، 2010).

\* قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2012/2/19، وتاريخ قبوله 2012/10/1.

## فرضيات الدراسة

- 1- هناك علاقة تبادلية بين ضريبة الدخل والنتائج المحلي الإجمالي على المدى القصير والطويل.
- 2- ضريبة الدخل والارباح تؤثر بشكل ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي على المدى القصير والطويل.
- 3- يمكن تقليل عجز موازنة الدولة وتحقيق فائض، فيما إذا استطاعت الدولة زيادة قدرتها التحصيلية من ضرائب الدخل والأرباح ما نسبته (10%) من الناتج الإجمالي.

## منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الأسلوب الوصفي بداية لوضع السيناريوهات المناسبة لبيان إمكانية تغطية العجز في الموازنة، من خلال زيادة ضريبة الدخل والأرباح إلى ما نسبته (5%)، و(7.5%)، و(10%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسيتم تحليل النتائج بعد جدولتها وبيان جدواها من خلال الفترة السابقة. وبعدها تم اختيار نموذج مبسط في هذه الدراسة يشمل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) كمتغير ممثل للنشاط الاقتصادي، وضريبة الدخل والأرباح (T) كمتغير ممثل للمتغير الأساسي للدراسة.

وسيتم الربط بينهما على شكل نموذج Vector Auto-regression VAR) بالشكل المختزل كما يلي:

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_n Y_{t-n} + U_t \quad \dots (1)$$

حيث:  $Y_t = \{ GDP_t T_t \}$

$A_t$ : مصفوفة المعاملات للنموذج رقم 1.

$U_t = [e_{1t} e_{2t}]$ : مصفوفة الخطأ العشوائي

$n$ : عدد فترات التباطؤ الزمني.

$t$ : الزمن.

$e_t$ : الخطأ العشوائي للنموذج المقدر مع افتراض أن القيمة المتوقعة له تساوي صفراً، وأنه لا يوجد ترابط متسلسل في أي منهما، أي  $E(e_{1t} e_{2t}) = 0$ .

ويُعد (GDP) المتغير الأكثر استعمالاً وشيوعاً سواء على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي كممثل للنشاط الاقتصادي، حيث يتم التركيز هنا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (على افتراض أن سنة الأساس هي 2006)، باعتباره ممثلاً أكثر دقة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للنشاط الاقتصادي، ويعكس التطور الفعلي في الاقتصاد.

ويُعد (VAR) من الأساليب القياسية الحديثة التي تتم بها دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يتم في

الفقر والبطالة، فإنه يمكن للدولة أن تقلل العجز عن طريق زيادة قدرتها التحصيلية من ضرائب الدخل والأرباح إلى نسبة معقولة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبما أن الإيرادات المحلية للدولة تعتمد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن الإيرادات من الضرائب غير المباشرة شكلت وما تزال تشكل نحو (75%) من الإيرادات المحلية للدولة، بينما ما تزال الإيرادات من ضرائب الدخل والأرباح متدنية نسبياً، إذ إن هذه الإيرادات تشكل فقط ما نسبته (3.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه النسبة متدنية بالمقارنة مع دول العالم المتقدم ومع معظم دول العالم النامي، ويعود انخفاض هذه النسبة بشكل رئيسي إلى ضعف تحصيل هذا النوع من الضرائب، وخاصة من الأفراد الذين يشكلون فئة كبيرة من فئات المجتمع الإنتاجية.

## أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: بيان اثر ضرائب الدخل والأرباح على النشاط الاقتصادي الأردني الممثل بالناتج الإجمالي الحقيقي.

ثانياً: دراسة إمكانية الزيادة التحصيلية في ضريبة الدخل والأرباح، لتصل إلى نحو (10%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ثالثاً: بيان الطريقة المثلى للقضاء على عجز موازنة

الدولة.

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها ستحاول معالجة العجز المزمع في الموازنة العامة الأردنية، من خلال وضع مجموعة من السيناريوهات، بحيث يتم من خلالها التدرج في زيادة تحصيل ضريبة الدخل والأرباح لتصل إلى نحو (10%) من الناتج المحلي الحقيقي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأردن تبنى برامج الإصلاح الاقتصادي ونتج عنها توقيع العديد من الاتفاقيات الدولية، فبعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي عام (1997)، ومن ثم الانضمام إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، تحتم على الأردن التوجه إلى مصادر دخل غير الضرائب الجمركية لأنها لا تتفق مع الاتفاقيات الموقعة، والتي تحتم عليه الانتقال إلى الاعتماد على ضريبة الدخل والإرباح في السنوات القادمة.

كما تأتي أهمية الدراسة من كونها ستبين اثر الضرائب المباشرة على الناتج الإجمالي الحقيقي، وأثرها على كل من الاستهلاك الخاص والاستثمار، بالإضافة إلى أن الدراسة ستبين أثر المتغيرات السابقة الذكر على ضريبة الدخل والأرباح.

السلع والخدمات.

2. توجه المنظم (المنتج) إلى أنشطة اقتصادية معينة تجنبه العبء الضريبي، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية.

3. زيادة كلفة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة سعر البيع، مما سيؤثر في حجم الطلب على المنتج عند طرحه في الأسواق. لكن في أسس الاقتصاد الكلي أحيانا في حال فرض الضريبة فإن الإنتاج يزيد، وذلك بشرط أن تقوم الحكومة بإنفاقه على المشاريع الإنتاجية فالنتائج المحلي الإجمالي يساوي مجموع الاستهلاك الخاص والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات والمستوردات.

$$Y = C + I + G + (X - M) \quad \dots(2)$$

وبافتراض ان الإقتصاد مغلق وحيث أن الاستهلاك الخاص يعتمد على الدخل المتاح

$$C = c_0 + c Y^d \quad \dots(3)$$

فإن الدخل المتاح يساوي محصلة طرح الضرائب من إجمالي الدخل، كما أن الضرائب تعتمد أيضا على الدخل

$$Y^d = Y - T \quad \dots(4)$$

وبالتالي من التعويض نستخلص أن الإنفاق الكلي الذي يساوي الدخل

$$Y = \left( \frac{1}{1-c} \right) (c_0 - cT + I + G) \quad \dots(5)$$

بالتالي عند فرض ضريبة بمقدار  $T\Delta$  وإنفاقها كاملا من الحكومية وتساوي  $G\Delta$ ، فما هو التغير في قيمة  $Y\Delta$

$$\Delta Y = \left( \frac{1}{1-c} \right) (-c \Delta T + \Delta G) \quad \dots(6)$$

وبما أن الضريبة ستفق كاملا من الحكومة  $T\Delta = G\Delta$ :

$$\Delta Y = \left( \frac{1}{1-c} \right) (1-c) \Delta T \gg \Delta Y = \Delta T = \Delta G \quad \dots(7)$$

وهذا ما يسمى بالمضاعف المتوازن، ومنها نستنتج انه بالرغم من أن الضريبة تخفض من الدخل المتاح إلا أن إنفاقها

هذا الأسلوب التعبير عن كل متغير من متغيرات النموذج كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة، وقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة (Hamilton, 1994). وكل ما يحتاجه هذا النموذج هو:

1. تحديد المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض في الدراسة، وبالطبع لا يوجد متغيرات خارجية (Exogenous Variables) ذلك أن جميع المتغيرات داخلية (Endogenous Variables) في نموذج (VAR)، ويتم اختيار هذه المتغيرات بناء على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية ووفقاً للدراسات السابقة.

2. اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني، وذلك باستخدام اختياري أكايك وشوارترز.

ويمتاز نموذج (VAR) عن غيره بأنه يتطلب اقل ما يمكن من المتطلبات عند اختيار المتغيرات، هذا بالإضافة إلى أن بعض المشكلات القياسية لا تعد مشكلة حقيقية في هذا النموذج، وذلك لان أدوات التحليل لا تتعامل نهائياً مع المعلمات المقدرة التي ليس لها أي معنى هنا. (وإنما يقيس القوة التفسيرية لكل متغير في تفسير اخطاء المتغيرات الأخرى، كما يساعد في توقع الإستجابة المستقبلية للمتغيرات الأخرى في حال حدوث تغيير مفاجئ في احد متغيرات النموذج) وسيتم الاعتماد بشكل كلي على الرزمة الإحصائية (Eviews) لإجراء التحليل القياسي حيث ستم الاستفادة من الاختبارات التالية:

اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test)، واختبار جذر الوحدة للاستقرار (Unit Root Test)، وتحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)، ودالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function)، (Hamilton, 1994).

## الإطار النظري والدراسات السابقة

### الإطار النظري

**تعريف الضريبة:** أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة، فهي أداة مالية تلجا إليها الدولة من اجل تحقيق أهدافها. وهي فريضة مالية تستوفيها الدولة بصورة إلزامية ونهائية وفقاً لتشريعات مختصة، بغية التمكن من الحصول على الأموال اللازمة لإدارة البلاد وتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية المسؤولة عنها، (دراز وآخرون، 2004).

### آثار الضريبة:

ينجم عن فرض الضريبة عدة عوامل أهمها:

1. إنخفاض القوة الشرائية للمستهلك التي توافرت له بمقدار الضريبة التي دفعها، سواء على دخله الشخصي أو على شراء

نقل عبئها من المكلف لأي شخص آخر.  
**الثانية:** الضرائب المباشرة تكون علي الملكية أو الاكتساب  
 بينما الضريبة غير المباشرة علي الإنفاق أو الاستعمال.

#### ضريبة الدخل الشخصي (IRG):

وهو الدخل المتأتي من العمل: كالأجور والرواتب  
 والمكافآت، والدخل الذي يحصل عليه الفرد من الأسهم  
 والسندات وكافة عوائد الملكية الأخرى. ويُعد من أهم مصادر  
 الإيرادات في العديد من النظم الضريبية المتطورة وذلك  
 للأسباب التالية:

1. كونها تطبيقاً مباشراً لمعيار القدرة علي الدفع.
  2. يصعب نقل العبء الضريبي للغير، وبالتالي يسهل حساب أثارها.
  3. احد أدوات تحقيق التوازن.
  4. من أهم مصادر الإيرادات الضريبية.
- وهناك بعض النظم الضريبية التي تفرض ضريبة عامة  
 على الدخل أيا كان مصدره أما النظم الضريبية الأخرى فهي  
 تفرض ضرائب مختلفة علي الأنواع المختلفة التي يتكون منها  
 الدخل، ولعل من أهم مزايا الضريبة العامة البساطة وسهولة  
 التحصيل. أما النوع الثاني فيتميز بقدرته علي التأثير علي  
 الأنشطة الإنتاجية المختلفة، حيث تؤثر ضريبة الدخل على  
 الاستهلاك والادخار، وعلى عرض العمل من خلال اثر الدخل  
 والإحلال). وتؤثر أيضاً على إعادة توزيع الدخل.

#### ضريبة أرباح الشركات (IBS):

وتُعرف أحيانا بـضرائب الأرباح التجارية والصناعية، وهي  
 ضرائب قياسية تصاعديّة تحتسب سنويا بعد إعلان ميزانيات  
 الشركات، والمكلف في هذه الضرائب هي الشركات بكافة  
 أنواعها: مغلقة أو مفتوحة، حيث تعتبر المكاسب الرأسمالية  
 ضمن أرباح الشركة وبالتالي تكون جزءاً من الوعاء الخاضع  
 للضريبة (هندي، 2008).

#### الخصائص الرئيسية للأنظمة الضريبية في البلدان النامية:

يتميز النظام الضريبي في الدولة النامية بانخفاض نسبة  
 الاقتطاع الضريبي في البلدان النامية نتيجة انخفاض مستوى  
 المعيشة في هذه البلدان، وارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة  
 في مجموع الإيرادات الضريبية، والاعتماد الكبير للبلدان النامية  
 على الرسوم الجمركية، كما أن معظم الهياكل الضريبية في  
 معظم البلدان النامية هياكل معقدة وغير مرنة تصعب إدارتها  
 والامتنال لأحكامها (زاده، 1991). بينما تتميز الهياكل  
 الضريبية للدول المتقدمة باعتمادها الأساسي على ضرائب  
 الدخل ويليها في الأهمية الضرائب على المبيعات والإنتاج  
 المحلي، وتتضاعف فيها أهمية الضرائب الجمركية، بينما تتميز

من قبل الحكومة كاملة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، وهذا ما  
 يعطينا مبرراً لإجراء اختبار السببية باتجاهين بين الناتج  
 المحلي ومتغير الضريبة بعد اجراء اختبار ان التغير في  
 الإنفاق الحكومي يساوي التغير في الإيرادات الضريبية، وذلك  
 من خلال تقدير النموذج التالي:

$$\Delta NG_t = b_1 + b_2 \Delta T_t + e_t \quad \dots (8)$$

حيث  $NG_t$  تمثل التغير في الإنفاق الحكومي مطروحاً منه  
 المساعدات الخارجية، أما  $\Delta T_t$  فتمثل التغير في الإيرادات  
 الضريبية، وسيتم اختبار ان قيمة  $b_2$  تساوي واحداً بشرط ان  
 المقطع  $b_1$  يساوي صفرأ عند درجة معنوية 5%.  
 إن تعظيم الإيرادات الضريبية لا يتأتى من فرض معدل  
 ضريبة عالٍ بل من فرض معدل يعظم حجم الإنتاج الذي يشجع  
 اكبر قدر من رغبات المستهلكين، لذلك فان انخفاض معدلات  
 الضريبة سوف يزيد الدافع إلى العمل وبالتالي زيادة الدخل  
 الخاضعة للضريبة، وبالتالي فان نمو الدخل سوف يزيد  
 الإيرادات الضريبية. (المقبل، 2004).

#### المبادئ الأساسية التي يقوم عليها فرض الضريبة:

يرتبط قيام الضريبة بوظائفها في الدولة الحديثة بعدد من  
 المبادئ التي يجب توافرها وأهمها: مبدأ قانونية الضريبة، مبدأ  
 عدالة الضريبة، مبدأ مردودية الضريبة (Rendement). وخالصة  
 هذا المبدأ هي (أن الضريبة يجب أن تعود على الدولة بأعلى  
 مردود ممكن، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تتوفر في الضريبة  
 ثلاثة شروط رئيسية هي: الإنتاجية والاستقرار والمرونة)،  
 (Duverger, 1963).

#### الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

أ- **الضرائب المباشرة:** وهي التي تطل مباشرة المبلغ نفسه  
 لدخل المكلف أو قيمة ثروته ورأسماله، ويجري التمييز عادة  
 بين فئتين رئيسيتين من الضرائب المباشرة وهي الضريبة على  
 الدخل، والضريبة على الثروة ورأس المال.

ب- **الضرائب غير المباشرة:** وهي التي تطل الدخل أو  
 رأس المال عند استعماله، أي التي تطل الإنفاق على السلع  
 والخدمات، وتأخذ هذه الضرائب عادة شكلين رئيسيين: إما  
 ضرائب عامة موحدة على جميع المنتجات، أو ضرائب  
 خاصة.

ويمكن التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة بأكثر  
 من طريقة:

**الأولى:** الضرائب المباشرة هي التي يتحملها المكلف  
 بالضريبة نفسه، أما الضرائب غير المباشرة هي تلك التي يمكن

تؤدي بدورها لزيادة الجباية من المكلفين بما يفوق الزيادة في الدخل القومي، ومن خلال الدراسات التي أعدت ونوقشت حول السياسات الضريبية في الأردن تبين أنها سياسات جباية وليست سياسات تنمية وهو ما لوحظ من الاهتمام بالتشريعات التي توسع قاعدة الضريبة وزيادة حصيلتها أكثر من الاهتمام بالتشريعات التي تشجع الاستثمار والتنمية.

ومن استعراض الضرائب التي يتحملها المكلفون في الأردن نجد أنها تحتوي على ستة عشر عنواناً رئيسياً ينقرح منها ضرائب فرعية أخرى بحيث تصبح الحصيلة النهائية احدى وثمانين ضريبة ورسمياً.

ونستطيع القول إن النظام الضريبي الأردني يتضمن حزمة كبيرة من الضرائب والرسوم يمكن تلخيصها فيما يلي:

ضريبة دخل عدد (1) ضريبة خدمات (1) ضرائب جمركية (19) ضريبة مبيعات (1) ضرائب إضافية (9) رسوم مختلفة (13) بريد وبرق وهاتف (3) إيرادات مختلفة (4) أمانة عمان (بلدية) (23) مسققات (1) معارف (1) عداد ماء (1) عداد كهرباء (1) فلس الريف (1) خدمات مكالمات (1) رسم أماكن أثرية (1) تأمين سيارة (1).

#### الدراسات السابقة:

دراسة أعدتها (غرفة صناعة عمان، 1994) بعنوان: "العبء الضريبي في الأردن" هدفت إلى دراسة اثر العبء الضريبي على الاقتصاد الوطني وعلى المواطن، وخلصت الدراسة إلى ازدياد الضرائب قيمة ونسبة، بشكل قياسي لا يتناسب وزيادة الدخل، وبينت الدراسة أن هنالك مبالغة في نسبة ضريبة الدخل حيث تتراوح بين (38% و 55%) على الشركات، وتتراوح من (5%) إلى (45%) على الأفراد وهذه النسب العالية لا تشجع على مزيد من الاستثمار، كما لا تشجع على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، بينما تجاورنا وتتافسنا دول عربية وغير عربية على ذلك وتتنافس على زيادة إنتاجها التصديري.

دراسة (كلبونة، 1999) بعنوان: "ضريبة الدخل وأثرها على الاستثمار في الأردن (من وجهة نظر المستثمرين)" وتهدف هذه الدراسة إلى بيان اثر قوانين ضريبة الدخل المعدلة رقم (14) لسنة (1995)، ثم قوانين تشجيع الاستثمار والوضع الاقتصادي والسياسي في الأردن على الاستثمار. وأظهرت الدراسة إن قوانين ضريبة الدخل المعدلة تؤثر بنسبة (74.2%) في تشجيع الاستثمار وان النشاط الاقتصادي احتل المرتبة الثالثة في نسبة التأثير على تشجيع الاستثمار وأخرها الوضع السياسي القائم في الأردن. وخلصت إلى أن تزايد نسبة

الهيكل الضريبية للدول النامية باعتمادها الأساسي على الضرائب الجمركية، تليها ضرائب المبيعات والإنتاج، ثم الضرائب العقارية وأخيراً تحتل ضرائب الدخل مكانها (شبحه، 1986).

#### الإصلاح الضريبي في الأردن

وقد أبدت الحكومة الأردنية اهتماماً بالغاً بعملية الإصلاح الاقتصادي وخصوصاً بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي عام (1997)، ومن ثم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في (11) نيسان (2000)، بالإضافة إلى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقد لاحظت الحكومة الأردنية أن التهرب من الضرائب هو قاعدة منتشرة بين المواطنين بسبب عبء الضرائب العالية، فضلاً عن الإجراءات المعقدة لإنجاز عملية التراخيص وتسجيل الشركات، فوضعت المملكة إستراتيجية شاملة للإصلاح المالي والضريبي خلال العام (2004).

#### ومن أهم الإجراءات التي وردت في خطة الإصلاح:

1. اعتماد رقم ضريبي موحد للمكلف الواحد، وإنشاء وحدة إدارية خاصة بكبار المكلفين في أواخر عام (2004).  
2. إنشاء مكاتب لصغار المكلفين، وعدة مكاتب لفئة المتوسطة من المكلفين خلال العام (2005).  
3. الربط الالكتروني لمكاتب ضريبة الدخل في المملكة مطلع عام (2006).

4. دمج دائرة ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات، ثم دمج دائرة الجمارك مع هذه الدائرة في عام (2007)، (العريس، 2008).

خلال السنوات الماضية وحتى اليوم هنالك سياسات مالية ضريبية جديدة من حيث زيادة النسب الضريبية، أو من حيث زيادة عدد السلع المشمولة، وكذلك من حيث التحول لضرائب جديدة كما هو الحال في مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات، الذي يهدف إلى أن تحل محل ضريبة الاستهلاك، ومجمل هذه السياسات تتلخص في اتساع وزيادة الضرائب قيمة ونسبة، وزيادة الجباية من المواطن ومن الصناعات الوطنية بما يفوق كثيراً زيادة الدخل، وذلك بدلاً من وجود سياسات ضريبية تزيد من الاستثمار والإنتاج والتصدير فتزيد من الوعاء الضريبي والحصيلة الضريبية.

من خلال المراجعة المستمرة للسياسة المالية الضريبية في الأردن، نجد هناك استمراراً في زيادة النسب الضريبية، أو زيادة في مجالات الخضوع الضريبي، وتتخلص هذه السياسات في توسعة وزيادة الضرائب من ناحية القيمة والنسبة، مثل رفع الضريبة العامة على المبيعات من (7% إلى 10%) التي

بالأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة لقيامها بوظائفها الأساسية في الأمن الداخلي، والعدالة وزيادة بعض الخدمات وتناولت الدراسة المبادئ الأساسية للضريبة وأنواعها، وقام بوضع عدة فرضيات منها:

هناك علاقة ايجابية من ضرائب المباشرة الناتج القومي الجمالي في الأردن وتؤثر بشكل ايجابي في الاستثمار الخاص المحلي. وأظهرت النتائج أن الإيرادات المحلية شكلت حوالي ثلثي الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، وهذه الإيرادات أظهرت قدرة متزايدة على تغطية النفقات الحكومية الجارية وان إيرادات الضريبة حوالي (55.3%) من إجمالي الإيرادات المحلية خلال الفترة محل الدراسة. وأن هناك علاقة ايجابية بين الضرائب الداخلة وإجمالي الناتج القومي لاستخدم نموذج سانت لويس.

دراسة (العوامل، 1991) بعنوان: "تحليل الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية والعوامل المؤثرة فيها" وهدفت الدراسة تحليل أوضاع الإيرادات المحلية في الموازنة العامة وبيان اتجاهاتها وتطورها وتحديد العوامل المؤثرة فيها من (1964-1987) وأوضحت الدراسة بان هناك علاقة وثيقة بين الإيرادات المحلية وتغير اتجاهاتها وفقا لظروف الاقتصادية والسياسية والبيئة المحيطة، وبينت ان هناك انخفاضا نسبيا إجماليا في حصيله ضرائب الدخل في عام (1986) بلغ (15.3%) عن عام (1985) وان حصيله ضريبة الدخل لسنة (1985) بلغت (54.45%) وسنة (1986) بلغت (47.90%)، وان سبب ذلك يعزى إلى اتساع قاعدة الإعفاءات الضريبية والشخصية والحوافز التي تمنحها للمؤسسات والشركات الإنتاجية من اجل تحريك الاقتصاد القومي. وكما بينت ان ارتفاع مستوى البطالة كان سبب دعم انخفاض حصيله ضريبة الدخل عام (1986).

دراسة (الطراونة، 2004) بعنوان: "اثر مراعاة تطبيق القواعد الأساسية للضريبة على الإذعان الضريبي من وجهة نظر موظفي دائرة ضريبة الدخل في الأردن" وبينت الدراسة ان الضريبة أداة من أدوات السياسة المالية التي استخدمتها الدولة من اجل تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، والتي تتطلب اتفاقا عاما يحول من الإيرادات العامة التي تشكل الضرائب جزءا رئيسيا منها، وتعريفها وتم توضيح القواعد الرئيسية وأهمية مبادئ الضريبة في هذه الدراسة على موضوع التهرب الضريبي في الأردن الذي قدر نسبة (20%-30%).

وحول نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى إجمالي المصروفات على مستوى الأردن للفترة (2001-2006) فقد

الضرائب المباشرة وغير المباشرة بعد (1988) يعود إلى التطورات التي شهدتها النظام الضريبي منذ عام (1988). وان انخفاض نسبة النفقات في الفترة (1990-1996) وبالمقابل ارتفاع نسبة الإيرادات المحلية لتصل (80%) بالمقارنة مع الإيرادات الخارجية يشجع على الاستثمار في الأردن. وأوصت الدراسة بإعادة النظر في قانون ضريبة الدخل وإجراء التعديلات الضرورية عليه بما في ذلك توسيع القاعدة الضريبية وتحسين طرق تحصيل هذه الضريبة.

دراسة (الدراوشة، 2002) بعنوان: "التزامات المكلف في قانون ضريبة الدخل الأردني (دراسة مقارنة)" وتناولت هذه الدراسة معالجة موضوع التزامات المكلف وفق أحكام قانون ضريبة الدخل، وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة بين التشريع الضريبي الأردني والمصري. وأظهرت الدراسة ان المشروع الأردني يأخذ بالنزعة المالية المستقلة للزوجين، ولا يأخذ المشروع الأردني باشتراك الأموال حيث ان ذلك لا يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، التي حرصت على مراعاة استقلال الذمة المالية للزوجين، وعدم خضوع الإيرادات المتحققة لخزينة الدولة جراء عملية الخصخصة لضريبة الدخل. وان المشروع الأردني لم يلزم المكلف - بخلاف المشروع المصري - بتقديم إقرار الثروة، حيث أن هذا يشكل وسيلة عملية فاعلة للرقابة على مصادر دخل المكلف.

دراسة (الشبلي، 1999) بعنوان "الهيكل الضريبي في الأردن، المرونة الداخلية والطاقة الضريبية والجهد الضريبي خلال الفترة (1970-1996)، وبين الباحث في دراسته ان الحكومة وجهت اهتماما للهيكل الضريبي انطلاقا من انه إحدى الأدوات السياسية المالية في الأردن، وبرز هذا الدور في توجه الحكومة لاستخدام الضرائب في تمويل إيراداتها وكأداة لتصحيح وإعادة توجيه الموارد، إضافة إلى أهمية الإيرادات الضريبية في ردد الإيرادات العامة والمحلية للدولة، ومدى مساهمتها في تغطية النفاق الحكومي الجاري. وأظهرت الدراسة ان هناك ارتفاعاً في الأهمية النسبية في الإيرادات الضريبية في مجمل الإيرادات المحلية والعامة، وتطورا في قدرتها على تغطية النفقات الجارية، وأن الإيرادات الضريبية ومكوناتها تتمتع بالقدرة على استغلال الزيادة في الناتج القومي الإجمالي بدرجة متفاوتة مع ميل هذه القدرة لصالح الضرائب غير المباشرة.

دراسة (قويدر، 2004) بعنوان: "اثر الهيكل الضريبي على النشاط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1970-2001)" أوضح الباحث أن الضريبة موضوع قديم ويصعب تحديد فترة ظهوره، وتعد الضريبة الأداة الرئيسية التي ترفد خزينة الدولة،

على السلع والخدمات بنسبة (60.96%)، والضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنسبة (19.16%)، وضرائب أخرى ما نسبته (1.90%)، وهذا يدل على أن الضرائب على السلع والخدمات تشكل النسبة الأعلى في حصيللة الضرائب، (العريس، 2008).

#### تطور حصيللة ضريبة الدخل والأرباح في الأردن منذ عام (1966) ولغاية (2010):

يستعرض الجدول (1) تطور حصيللة ضريبة الدخل والأرباح منذ عام (1966) ولغاية (2010)، مبيّن حصيلتها من الأرباح والإيرادات المحلية، وكذلك الإيرادات المحلية والمساعدات الأجنبية، ومعدل نمو ضريبة الدخل والأرباح. وكما نلاحظ فإن نسبة ضريبة الدخل والأرباح من الإيرادات المحلية متدنية نسبياً، فإنها من خلال (45) عام تطورت من (8%) حتى (15%)، أما معدل نمو ضريبة الدخل فإنه متباين يزداد ويتناقص.

بلغ ما نسبته (99.17%)، أي أن إجمالي الإيرادات العامة يغطي إجمالي المصروفات، وبلغ معدل توزيع الإيرادات الضريبية (39.39%) والإيرادات غير الضريبية (60.61%)، وأن نسبة الضرائب إلى إجمالي الإيرادات العامة بلغت (39.39%) وإجمالي النفقات (38.99%)، وإجمالي تراكم رأس المال الثابت (78.91%) والدخل القومي (18.12%).

ومن الملاحظ أنه بالرغم من الإصلاحات الضريبية وتحديث الأداء الضريبي، فإن المرونة الضريبية لا تزال دون المستوى المطلوب. فالإيرادات الضريبية لا تشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، مما يفرض العمل على تحسين أنظمة وإدارة الضريبة باستمرار. وأن معدل توزيع الضرائب: جاء بنسبة (17.98%) للضرائب المباشرة وما نسبته (82.02%) للضرائب غير المباشرة، وتشير الأرقام أن الأردن يعتمد بصورة عامة أكثر على الضرائب غير المباشرة لتمويل مشاريع الدولة. أما حول معدل توزيع الضرائب على أنواعها جاءت الضرائب على الدخل والأرباح بنسبة (17.98%)، والضرائب

الجدول (1): تطور حصيللة ضريبة الدخل والأرباح على الإيرادات المحلية \* مليون دينار أردني

السنة	الإيرادات المحلية والمساعدات الأجنبية	الإيرادات المحلية	حصيللة ضريبة الدخل والأرباح	نسبة ضريبة الدخل من الإيرادات المحلية **	نسبة ضريبة الدخل والأرباح من الإيرادات المحلية والمساعدات الأجنبية **	معدل نمو ضريبة الدخل **
1966	35.4	23.3	1.8	8%	5%	-5%
1970	72.8	30.3	2.5	8%	3%	39%
1980	525	226.1	26.8	12%	5%	972%
1985	844.8	440.8	54.4	12%	6%	103%
1990	1169.7	744	114	15%	10%	110%
1995	1537.3	1450.9	152.4	11%	10%	34%
2000	1850.3	1610.1	161	10%	9%	6%
2001	1968	1718.6	195.4	11%	10%	21%
2002	2136	1644.1	196.2	12%	9%	0%
2003	2613	1675.6	195.4	12%	7%	0%
2004	2958.5	2147.2	217.9	10%	7%	12%
2005	3062.1	2561.8	283.7	11%	9%	30%
2006	3469	3164.4	411.4	13%	12%	45%
2007	3971.5	3628.1	494.9	9%	12.5%	13.6%
2008	5095.7	4375.4	603.4	16%	11.8%	13.8%
2009	4521.2	4187.8	764.7	8%	16.9%	18.3%
2010	4661.8	4260.1	624.6	9%	13.4%	14.7%

- المصدر / نشرات البنك المركزي الأردني، \*\* - النسب من استخراج الباحث.

في حين تحقق أدنى معدل نمو في الضريبة خلال العام (1990-1991) وبمعدل سالب بلغ (19%-)، ويتضح من خلال الجدول بان نسبة مساهمة الشركات أخذت النسبة الأعلى حيث وصلت في بعض السنوات الى (80%) بينما تراوحت نسبة مساهمة المستخدمين بين (8%) و(12%)، بالمقابل تراوحت نسبة مساهمة الأفراد بين (12%) و(30%) وهي نسبة أعلى من نسبة مساهمة المستخدمين. وهذا بسبب ما يتمتع به القطاع الخاص من رواتب عالية وامتيازات مالية لا تتوفر في القطاع العام.

أما الجدول (4) فقد تناول حالة بعض الدول العربية المجاورة للأردن، وما تشكله ضريبة الدخل والأرباح من الإيرادات المحلية لهذه الدول، وكذلك نسبة ضريبة الدخل من النفقات.

أما الجدول (2) فقد استعرض نسبة ضريبة الدخل والأرباح من النفقات، وبيان حالة العجز والفائض في ميزانية الدولة منذ عام (1966) ولغاية (2010)، حيث نلاحظ بان نسبة ضريبة الدخل من النفقات تزداد بمعدل متناقص خلال (45) عام من (3%) إلى (8%) في عام 1980 ولم ترتفع أكثر من 13% في باقي السنوات، وهذه النسبة متدنية نسبياً، وكذلك نلاحظ العجز المزمّن في موازنة الدولة خاصة ما بعد عام 2000، حيث وصلت ذروتها لمليار ونصف دينار في عام 2009.

كما ويبين الجدول (3) معدل ضريبة الدخل والأرباح ونسبة مساهمة الشركات والمستخدمين (القطاع العام)، والأفراد (القطاع الخاص) في ضريبة الدخل والأرباح ومنذ عام (1976) وحتى عام (2010). ويتبين من خلال الجدول معدل الزيادة السنوية في معدل الضريبة المفروض حيث أن أعلى معدل نمو في الضريبة كان خلال عام (1990-1989) وبمعدل (122%)،

الجدول (2): نسبة العجز / الفائض في ميزانية الدولة الأردنية \* (مليون دينار أردني)

السنة	الإيرادات المحلية والإيرادات الأجنبية	الإيرادات المحلية	حصيلة ضريبة الدخل والأرباح	إجمالي النفقات	العجز أو الفائض **	نسبة ضريبة الدخل من النفقات **
1966	35.4	23.3	1.8	38.6	-3.2	5%
1970	72.8	30.3	2.5	80.7	-7.9	3%
1980	525	226.1	33.2	563.2	-38.2	6%
1985	844.8	440.8	62.9	805.7	39.1	8%
1990	1169.7	744	121.0	1120.1	49.6	11%
1995	1537.3	1450.9	160.2	1697.5	-76.9	9%
2000	1850.3	1610.1	178.5	2054.1	-202.8	9%
2001	1968	1718.6	195.4	2192.3	-224.3	9%
2002	2136	1644.1	196.2	2296.7	-160.7	9%
2003	2613	1675.6	195.4	2809.8	-196.8	7%
2004	2958.5	2147.2	217.9	3180.5	-222	7%
2005	3062.1	2561.8	283.7	3538.9	-476.8	8%
2006	3469	3164.4	411.4	3912.2	-443.2	10.5%
2007	3971.5	3628.1	494.9	4586.5	-615.0	10.8%
2008	5095.7	4375.4	603.4	5431.9	-338.2	11.1%
2009	4521.2	4187.8	764.7	6030.5	-1509.3	12.7%
2010	4661.8	4260.1	624.6	5708.2	-1046.4	10.9%

- المصدر / نشرات البنك المركزي الأردني

\*\* - النسب من استخراج الباحث



الجدول (3): معدل نمو ضريبة الدخل والأرباح ونسبة مساهمة كل من قطاع الشركات والمستخدمين والأفراد

السنة	معدل ضريبة الدخل والأرباح	مساهمة الشركات	مساهمة المستخدمين	مساهمة الأفراد	معدل نمو ضريبة الدخل والأرباح	نسبة مساهمة الشركات %	نسبة مساهمة المستخدمين %	نسبة مساهمة الأفراد %
1976	12.6	7.254	1.0	4.3	42%	58%	8%	34%
1980	33.2	20.904	2.9	9.4	164%	63%	9%	28%
1985	62.9	42.432	6.0	14.5	89%	67%	10%	23%
1990	121.0	88.92	12.5	19.5	92%	74%	10%	16%
1995	160.2	118.872	16.8	24.6	32%	74%	10%	15%
2000	178.5	125.58	17.7	35.2	11%	70%	10%	20%
2001	195.6	131.3	17.9	46.4	10%	67%	9%	24%
2002	196.2	129	19.4	47.5	0%	66%	10%	24%
2003	191	128.3	20.9	41.8	-3%	67%	11%	22%
2004	217.9	147	25.6	45.3	14%	67%	12%	21%
2005	283.7	197.3	33.8	52.6	30%	70%	12%	19%
2006	411.4	320.1	36.2	55.1	45%	78%	9%	13%
2007	494.9	396.4	38.5	60.0	20%	80%	8%	12%
2008	603.4	482.1	51.7	69.6	22%	80%	9%	12%
2009	764.7	585.2	81.6	97.9	27%	77%	11%	13%
2010	624.6	470.1	57.7	96.8	-18%	75%	9%	15%

الجدول (4): نسبة ضريبة الدخل والأرباح لبعض الدول العربية الإيرادات والنفقات \*

الدولة	السنة	الإيرادات	الإيرادات الضريبية	ضريبة الدخل	النفقات	النفقات الجارية	نسبة ضريبة الدخل من الإيرادات **	نسبة ضريبة الدخل من النفقات **	نسبة ضريبة الدخل من النفقات الجارية **
مصر	2005	110.865	75.76	31.571	114.317	41.546	28%	28%	76%
	2006	151.266	97.779	48.269	165.64	46.719	32%	29%	103%
	2007	176.32	113.573	57.289	176.577	51.529	32%	32%	111%
عمان	1999	1400.1	403.9	257	1714.3	599.6	18%	15%	43%
	2000	1839.7	547.1	436.4	2000.5	670.9	24%	22%	65%
	2001	2073.5	566.7	437.2	2065.4	650.8	21%	21%	67%
قطر	2004	54.346	29.346	28.258	27.106	8.663	52%	104%	326%
	2005	64.909	32.976	31.237	32.145	7.234	48%	97%	432%
	2006	85.183	44.756	42.053	48.921	14.004	49%	86%	300%
لبنان	2002	5.385	4.166	0.59	8.186	2.666	11%	7%	22%
	2003	6.181	4.655	0.61	9.225	2.757	10%	7%	22%
	2004	7	5.266	0.748	8.564	2.823	11%	9%	26%

\* Government Finance Statistics، \*\* النسب من استخراج الباحث

هذا الموضوع باهتمام لما له من دور رئيسي ومحوري في اقتصاد البلد.

وكما لاحظنا فان نسبة ضريبة الدخل والأرباح متدنية نسبياً في الإيرادات المحلية والإيرادات الإجمالية، وبالتالي انخفاضها في إجمالي النفقات، لذا من خلال هذا البحث فقد حاولت التركيز على الدور المهم لضريبة الدخل والأرباح، لما لها من دور محوري في الوضع الاقتصادي في أي بلد، ومحاولة تقليص العجز المزمّن في موازنة الدولة، وقبل التطرق الى تأثير التغيير في نسب ضريبة الدخل والأرباح على موازنة الدولة والنتائج المحلي الاجمالي سنقوم باثبات ان التغيير في الإيرادات الضريبية ستساوي التغيير في النفقات الاجمالية احصائياً باستخدام (OLS) للمعادلة التالية:

$$\Delta NG_t = b_1 + b_2 \Delta T_t + e_t \dots\dots\dots (9)$$

حيث  $\Delta NG$  تمثل التغيير في الانفاق الحكومي مطروحاً منه المساعدات الخارجية، أما  $\Delta T$  فتمثل التغيير في الإيرادات الضريبية، وسيتم اختبار ان قيمة  $b_2$  تساوي واحد بشرط ان المقطع  $b_1$  يساوي صفر عند درجة معنوية 5%، وقد خرجنا بالنتائج التالية:

ومن خلال بيان حالة بعض الدول نجد أن:  
مصر- تشكل ضريبة الدخل والأرباح ما بين (28%) حتى (32%) من الإيرادات بينما الأردن تشكل أعلى نسبة لها (15%)، وفيما يخص النفقات فان ضريبة الدخل والأرباح ما بين (28%) إلى (32%) من النفقات، أما الأردن فإنها تشكل أعلى نسبة لها (19%).

عُمان- فقد شكلت ضريبة الدخل والأرباح من الإيرادات المحلية ما نسبته من (18%) إلى (24%)، أما النفقات فقد شكلت ضريبة الدخل والأرباح منها ما نسبته (15%) إلى (22%).

قطر- فقد شكلت ضريبة الدخل والأرباح ما نسبته (48%) إلى (52%) من الإيرادات المحلية، وكذلك شكلت ما نسبته (86%) إلى (104%) من النفقات.

لبنان- شكلت ضريبة الدخل والأرباح ما نسبته (11%) من الإيرادات المحلية و(9%) من النفقات.

لذا نجد ان نسبة ضريبة الدخل والأرباح من الإيرادات المحلية في الأردن منخفضة بالمقارنة مع الدول المجاورة، فقد شكلت ما نسبته (15%) باستثناء لبنان.

وكذلك الحال نجد ان نسبة ضريبة الدخل والأرباح من النفقات متدنية نسبياً فقد شكلت (14%)، ولا بد من ان تأخذ

الجدول (5) تقدير نموذج العلاقة بين التغيير في الإيرادات الضريبية والتغيير في النفقات الاجمالية

المعاملات	الخطأ المعياري	قيمة T المحسوبة	القيمة الحرجة	فترة الثقة عند درجة 5% أول الفترة نهاية الفترة	المقطع
0	-	-	-	-	المقطع
0.87	0.18	64.8	0.00	0.508412	التغير في الإيرادات الضريبية
				1.241141	

زيادة الانفاق بنفس المقدار .

ولذلك تم افتراض ثلاث سيناريوهات لنسب ضريبة الدخل من الناتج المحلي واثار كل سيناريو على الانفاق الحكومي كما هو مبين في الجدول (6) والجدول (7).

ومن خلال فترة الثقة عند درجة 5 % فإنه من الممكن ان التغيير في الإيرادات الضريبية تساوي التغيير في الانفاق الحكومي. وبالتالي يحقق شرط مضاعف الميزانية المتوازنة الذي سيساوي (1) وهذا يعني انه لن يكون هناك اثار انكماشية على الناتج المحلي الاجمالي عند فرض ضريبة أعلى بشرط

الجدول (6): حالة رفع نسبة ضريبة الدخل والأرباح من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 5% و 7.5% و 10%

السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	حصيلة ضريبة الدخل والأرباح*	نسبة ضريبة الدخل من الناتج المحلي الإجمالي**	ضريبة الدخل والأرباح**	حصيلة ضريبة الدخل والأرباح**	ضريبة الدخل والأرباح**
1976	567.3	9.3	%1.6	28.4	42.5	56.7
1980	1164.8	33.2	%2.9	58.2	87.4	116.5
1985	1970.6	62.9	%3.2	98.5	147.8	197.1
1990	2760.9	121.0	%4.4	138.0	207.1	276.1
1995	4741.7	160.2	%3.4	237.1	355.6	474.2
2000	5989.1	178.5	%3.0	299.5	449.2	598.9
2001	6339	195.4	%3.1	317.0	475.4	633.9
2002	6698.8	196.2	%2.9	334.9	502.4	669.9
2003	7228.7	195.4	%2.7	361.4	542.2	722.9
2004	8081.3	217.9	%2.7	404.1	606.1	808.1
2005	9012.2	283.7	%3.1	450.6	675.9	901.2
2006	9780.1	411.4	%4.2	489.0	733.5	978.0
2007	11269.4	494.9	%3.0	563.5	845.2	1126.9
2008	14485.8	603.4	%5.0	724.3	1086.4	1448.6
2009	15901.8	764.7	%2.1	795.1	1192.6	1590.2
2010	17380.2	624.6	%2.3	869.0	1303.5	1738.0

- المصدر / نشرات البنك المركزي الأردني \*\* - النسب من استخراج الباحث

الجدول (7): التأثير على النفقات الاجمالية في حال رفع نسبة ضريبة الدخل والأرباح من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 5% و 7.5% و 10% (بالمليون دينار)

السنة	اجمالي نفقات الحكومة الفعلية	النفقات الاجمالية في السيناريو الاول (5%)	النفقات الاجمالية في السيناريو الثاني (7.5%)	النفقات الاجمالية في السيناريو الثالث (10%)
1976	262.5	279.1	291.4	303.7
1980	563.2	585.0	610.4	635.7
1985	805.7	836.7	879.6	922.5
1990	1120.1	1134.9	1195.0	1255.0
1995	1697.5	1764.4	1867.5	1970.7
2000	2054.1	2159.4	2289.6	2419.8
2001	2192.3	2298.1	2435.9	2573.8
2002	2296.7	2417.4	2563.1	2708.8
2003	2809.8	2954.2	3111.5	3268.7
2004	3180.5	3342.5	3518.2	3694.0
2005	3538.9	3684.1	3880.1	4076.1
2006	3912.2	3979.7	4192.4	4405.1
2007	4586.5	4646.2	4891.3	5136.3
2008	5431.9	5537.1	5852.1	6167.2
2009	6030.5	6056.9	6402.8	6748.7
2010	5708.2	5920.8	6298.8	6676.9

## السيناريو الأول:

افتراض ان ضريبة الدخل والأرباح تشكل نحو (5%)، الجدول (8).

## الجدول (8): تأثير رفع نسبة ضريبة الدخل والأرباح على إجمالي الإيرادات والنفقات إلى نسبة 5%

السنة	حصول ضريبة الدخل والأرباح 5%**	الإيرادات المحلية عندما تكون ضريبة الدخل 5%**	الإيرادات المحلية والمساعدات عندما تكون ضريبة الدخل 5%**	النفقات الاجمالية في السيناريو الاول (5%)	العجز/ الفائض **
1976	28.4	126.7	225.8	279.1	-53.3
1980	58.2	257.5	556.4	585.0	-28.6
1985	98.5	484.9	888.9	836.7	52.2
1990	138	768	1193.7	1134.9	58.8
1995	237.1	1535.6	1622	1764.4	-142.4
2000	299.5	1748.6	1988.8	2159.4	-170.6
2001	317	1840.2	2089.6	2298.1	-208.5
2002	334.9	1782.8	2274.7	2417.4	-142.7
2003	361.4	1841.6	2779	2954.2	-175.2
2004	404.1	2333.4	3144.7	3342.5	-197.8
2005	450.6	2728.7	3229	3684.1	-455.1
2006	489	3242	3546.6	3979.7	-433.1
2007	563.5	3848.2	4191.6	4646.2	-454.6
2008	724.3	4381.4	5101.7	5537.1	-435.4
2009	795.1	4649.5	4982.9	6056.9	-1074
2010	869	4727.4	5129.1	5920.8	-791.7

\*\* - النسب من استخراج الباحث

\* - المصدر / نشرات البنك المركزي الأردني

## السيناريو الثاني:

افتراض ان ضريبة الدخل والأرباح تشكل نحو (7.5%)، الجدول (9).

## الجدول (9): تأثير رفع نسبة ضريبة الدخل والأرباح على إجمالي الإيرادات والنفقات إلى نسبة 7.5%

السنة	حصول ضريبة الدخل والأرباح 7.5%**	الإيرادات المحلية عندما تكون ضريبة الدخل 7.5%**	الإيرادات المحلية والمساعدات عندما تكون ضريبة الدخل 7.5%**	النفقات الاجمالية في السيناريو الاول (7.5%)	العجز/ الفائض **
1976	42.5	140.8	239.9	291.4	-51.5
1980	87.4	286.7	585.6	610.4	-24.8
1985	147.8	534.2	938.2	879.6	58.6
1990	207.1	837.1	1262.8	1195.0	67.8
1995	355.6	1654.1	1740.5	1867.5	-127
2000	449.2	1898.3	2138.5	2289.6	-151.1
2001	475.4	1998.6	2248	2435.9	-187.9
2002	502.4	1950.3	2442.2	2563.1	-120.9
2003	542.2	2022.4	2959.8	3111.5	-151.7
2004	606.1	2535.4	3346.7	3518.2	-171.5
2005	675.9	2954	3454.3	3880.1	-425.8
2006	733.5	3486.5	3791.1	4192.4	-401.3
2007	845.2	4129.9	4473.3	4891.3	-418
2008	1086.4	4743.5	5463.8	5852.1	-388.3
2009	1192.6	5047	5380.4	6402.8	-1022.4
2010	1303.5	5161.9	5563.6	6298.8	-735.2

\*\* - النسب من استخراج الباحث

\* - المصدر / نشرات البنك المركزي الأردني

السيناريو الثالث:

افتراض ان ضريبة الدخل والأرباح تشكل نحو (10%)، الجدول (10).

الجدول (10): تأثير رفع نسبة ضريبة الدخل والأرباح على إجمالي الإيرادات والنفقات إلى نسبة 10%

السنة	حصول ضريبة الدخل والأرباح 10% **	الإيرادات المحلية عندما تكون ضريبة الدخل 10% **	الإيرادات المحلية والمساعدات عند 10% **	النفقات الاجمالية في السيناريو الاول (10%)	العجز/ الفائض **
1976	56.7	155	254.1	291.4	-37.3
1980	116.5	315.8	614.7	610.4	4.3
1985	197.1	583.5	987.5	879.6	107.9
1990	276.1	906.1	1331.8	1195.0	136.8
1995	474.2	1772.7	1859.1	1867.5	-8.4
2000	598.9	2048	2288.2	2289.6	-1.4
2001	633.9	2157.1	2406.5	2435.9	-29.4
2002	669.9	2117.8	2609.7	2563.1	46.6
2003	722.9	2203.1	3140.5	3111.5	29
2004	808.1	2737.4	3548.7	3518.2	30.5
2005	901.2	3179.3	3679.6	3880.1	-200.5
2006	978.0	3731	4035.6	4192.4	-156.8
2007	1126.9	4411.6	4755	4891.3	-136.3
2008	1448.6	5105.7	5826	5852.1	-26.1
2009	1590.2	5444.6	5778	6402.8	-624.8
2010	1738.0	5596.4	5998.1	6298.8	-300.7

- المصدر / نشرات البنك المركزي الأردني - \*\* - النسب من استخراج الباحث

الجدول (11): ملخص العجز الفعلي مقارنة بالعجز في السيناريوهات الأخرى

السنة	العجز/الفائض الفعلية	العجز/الفائض في السيناريو الاول (5%)	العجز/الفائض في السيناريو الثاني (7.5%)	العجز/الفائض في السيناريو الثالث (10%)
1976	-3.2	-53.3	-51.5	-37.3
1980	-7.9	-28.6	-24.8	4.3
1985	-38.2	52.2	58.6	107.9
1990	39.1	58.8	67.8	136.8
1995	49.6	-142.4	-127	-8.4
2000	-76.9	-170.6	-151.1	-1.4
2001	-202.8	-208.5	-187.9	-29.4
2002	-224.3	-142.7	-120.9	46.6
2003	-160.7	-175.2	-151.7	29
2004	-196.8	-197.8	-171.5	30.5
2005	-222	-455.1	-425.8	-200.5
2006	-476.8	-433.1	-401.3	-156.8
2007	-443.2	-454.6	-418	-136.3
2008	-615.0	-435.4	-388.3	-26.1
2009	-1138.2	-1074	-1022.4	-624.8
2010	-1509.3	-791.7	-735.2	-300.7

أن أغلب الدراسات السابقة اعتمد على تقدير النماذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) دون اختبار مدى استقرارية متغيراتها مع الزمن فان نتائجها ربما تكون مضللة؛ ولذلك ستعتمد هذه الدراسة على طريقة (VAR) في التحليل وستختبر في البداية استقرارية متغيرات النموذج.

ويتطبيق هذا الاختبار على متغيري الدراسة وهما: الناتج المحلي الإجمالي وضريبة الدخل والأرباح، وباعتبار أن عدد المشاهدات (n) يساوي (33)، فانه يمكن تلخيص نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (13).

### الجدول (12) اختبار السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وضريبة الدخل والأرباح

القرار	Probability	قيمة (F) الجدولية	اتجاه السببية للفرضية البديلة
نرفض الصفرية	0.4609	0.79640	R GDP→T
نرفض الصفرية	0.60915	0.50457	T→R GDP

### الجدول (13) اختبار ديكي- فولر للاستقرارية عند درجة 5%

المتغير	القيمة الجدولية	قيمة ديكي - فولر المحسوبة	هل المتغير مستقر ؟
GDP	2.96	1.74	لا
ΔGDP	2.96	1.776	لا
ΔΔGDP	2.96	3.73	نعم
T	2.96	0.27	لا
ΔT	2.96	2.87	لا
ΔΔ T	2.96	4.23	نعم

ويتضح انه عند اخذ المتغيرات بمستوياتها، نجد أن الناتج المحلي للإجمالي الحقيقي ومتغير الضرائب الحقيقي غير مستقر وكذلك الأمر بالنسبة للفرق الاول أما في الفرق الثاني فالمتغيران مستقران من الدرجة (2)I، وبما أن المتغيرين مستقران عند الفرق نفسه، فإنه يمكننا (حسب نموذج الدراسة) أن نعطي تصوراً بأن هناك تكاملاً مشتركاً بين الضريبة والدخل.

3- تحليل مكونات التباين: يُستخدم هذا الاختبار من أجل معرفة مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ

ويلاحظ من الجدول (11) انه عندما تم افتراض السيناريو الأول، بأن نسبة ضريبة الدخل والأرباح (5%) من الناتج المحلي الإجمالي، فإننا نتخلص من العجز من بداية الثمانينات وحتى منتصف التسعينات. أما بعد عام (1995) فان العجز يعود اكبر مما هو فعلياً حتى عام (2001) فيصبح العجز بعد ذلك في السيناريو الاول اقل مما هو عليه في السنوات اللاحقة.

أما اذا تم تطبيق السيناريو الثاني فإننا نتخلص من العجز من بداية الثمانينات وحتى منتصف التسعينات وفاض اكبر من السيناريو الاول. لكن ما بعد عام (1995) فان العجز يعود اكبر مما هو فعلياً وقل من السيناريو الاول حتى عام (2001) فيصبح العجز بعد ذلك في السيناريو الثاني اقل من السيناريو الاول ومما هو عليه في السنوات اللاحقة.

عندما افترضنا إن نسبة ضريبة الدخل والأرباح (10%) من نسبة الناتج المحلي الإجمالي، فإننا نلاحظ خلال (31) سنة من عام (1976) إلى (2006) بان حالة العجز المزمدة في الموازنة تقل نسبياً من الموازنة، وحالة الفائض تظهر في سنوات عديدة من فترة الدراسة، وباستثناء اول سنتين من الدراسة فإن العجز في باقي السنوات هي الاقل بين السيناريوهات الثلاث بالاضافة الى العجز الفعلي.

### التحليل القياسي

1- اختبار جرينجر للسببية: يمكن من خلال هذا الاختبار تحديد اتجاه السببية بين المتغيرين، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وضريبة الدخل والأرباح، حيث يمكن ان تكون إما أحادية الاتجاه أي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وضريبة الدخل والأرباح أو العكس، أو تكون تبادلية الاتجاه أي من كل متغير من المتغيرين يسبب الآخر. كما انه من الممكن أن لا يكون هناك علاقة سببية بينهما. وقد تم تطبيق اختبار السببية من جانبين هما تأثير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على ضريبة الدخل والأرباح، وتأثير ضريبة الدخل والأرباح على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام عدد فترات تباطؤ زمني يساوي (6).

وتبين من اختبار السببية للمتغيرات في مستوياتها بمقارنة درجة المعنوية بـ 5% انه يوجد علاقة تأثير تبادلية بين ضريبة الدخل والأرباح الحقيقية مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهذه النتائج تدفعنا إلى استخدام نموذج (VAR) في التقدير حيث يتم اعتبار تلك المتغيرات كمتغيرات داخلية.

2- اختبار جذر الوحدة للاستقرارية: يعنى هذا الاختبار بفحص استقرار المتغيرات مع مرور الزمن (Stationarity). وبما

استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات نموذج الدراسة.

**الجدول (14): تحليل مكونات التباين  
للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)**

Period	GDP	T
1	100.0000	0.000000
2	98.99551	1.004492
3	97.39330	2.606700
4	95.87851	4.121490
5	94.70408	5.295923
6	93.88735	6.112648

**الجدول (15): تحليل مكونات التباين  
لضريبة الدخل والأرباح (T)**

Step	GDP	T
1	59.53968	40.46032
2	51.11356	48.88644
3	47.51186	52.48814
4	47.08051	52.91949
5	48.66401	51.33599
6	51.47283	48.52717

والشكل رقم (1) يُبين استجابة ردة الفعل للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في ضريبة الدخل والأرباح، وتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نفسه، كما يُبين أيضاً استجابة ردة الفعل لضريبة الدخل والأرباح لتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في ضريبة الدخل والأرباح نفسها.

ويتضح من الشكل رقم (1) أن أي تغير مفاجئ في الناتج المحلي الإجمالي مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل سلبي ضعيف في ضريبة الدخل والأرباح من الفترة الأولى وحتى الفترة الخامسة وبعد ذلك يكون له اثر ايجابي لكن يبقى قريباً من الصفر.

أما بالنسبة لتأثير ضريبة الدخل والأرباح على الناتج المحلي الإجمالي، فإن الشكل رقم (1) يبين أن أي تغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في ضريبة الدخل والأرباح

بالمتغيرات الأخرى. وعند تطبيق هذا الاختبار على المتغيرين: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وضريبة الدخل والأرباح، تم الحصول على النتائج المبينة التالية.

تُظهر نتائج التحليل في الجدول (14) أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر بزيادة الدخل والأرباح، حيث يتضح انه خلال السنة الثانية كانت التغيرات في ضريبة الدخل والأرباح تفسر (1%) من تنبؤ الخطأ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن مثل هذه النسبة تشير إلى النسبة المتوقعة من تباينات تنبؤ خطأ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التي تعود إلى أخطاء عشوائية في ضريبة الدخل والأرباح. ويُلاحظ أن هذه النسبة تزداد في السنوات اللاحقة حتى تصل إلى حوالي (6.1%) في السنة السادسة، مما يشير إلى تأثير التغير في ضريبة الدخل والأرباح على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يدل على أن اثر تغير في ضريبة الدخل والأرباح على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يكون بتباطؤ زمني.

كما أن الجدول (15) يبين أن هذه الحالة تنطبق على مدى تأثير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على تباينات تنبؤ الخطأ في ضريبة الدخل والأرباح، حيث يتضح أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة الأولى تفسر (59%) من تنبؤ الخطأ في ضريبة الدخل والأرباح، وفي الفترات اللاحقة ترتفع لتصل إلى (51%) في الفترة السادسة.

#### مصادقية النتائج:

للتأكد من مصادقية النتائج السابقة ودعمها، تم اللجوء إلى إعادة ترتيب المتغيرات في نموذج (VAR):

وهي الطريقة التي يعتمد عليها توزيع تشولاسكي (Cholaski Decomposition) بشكل كبير، حيث يتم اللجوء إليها للتأكد من أنه حتى بعد إعادة ترتيب المتغيرات في النموذج فإن النتائج لا تتغير كثيراً. وقد تمت هنا إعادة ترتيب المتغيرين: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وضريبة الدخل والأرباح في نموذج (VAR) ليصبح ضريبة الدخل والأرباح في البداية أولاً بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتم الحصول على النتائج نفسها التي تم الحصول عليها في تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل سابقاً.

#### 4- دالة الاستجابة لردة الفعل:

يُعني هذا الاختبار بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج وكيفية

ضريبة الأرباح لنسب مختلفة، أثر هذ التغيير على ميزانية الحكومة ومساهمته في تخفيض العجز المالي للحكومي، ومن خلال السيناريوهات المدروسة:

أ- تبين انه حتى نسبة الضريبة (5%) تساهم في تخفيف العجز وهذا ما يعطي تصور أن نسبة الضريبة الفعلية متدنية.

ب- وبمقارنة ذلك مع افتراض نسبة الضريبة (7.5%) نجد ان عدداً كبيراً من السنوات التي كانت تصنف بانها سنوات عجز قد انتقل الوضع المالي للحكومة ليحقق فيها فائضاً وخاصة السنوات ما قبل عام 1990.

ج- أما في حال تطبيق السيناريو الثالث وهي نسبة (10%) فإن العجز يتلاشى بشكل كبير، حيث تحقق الدولة فيها فائضاً في العديد من سنوات الدراسة، لكن تبقى هذه النسبة مرتفعة وقد تضيف اعباء جديدة على المكلفين.

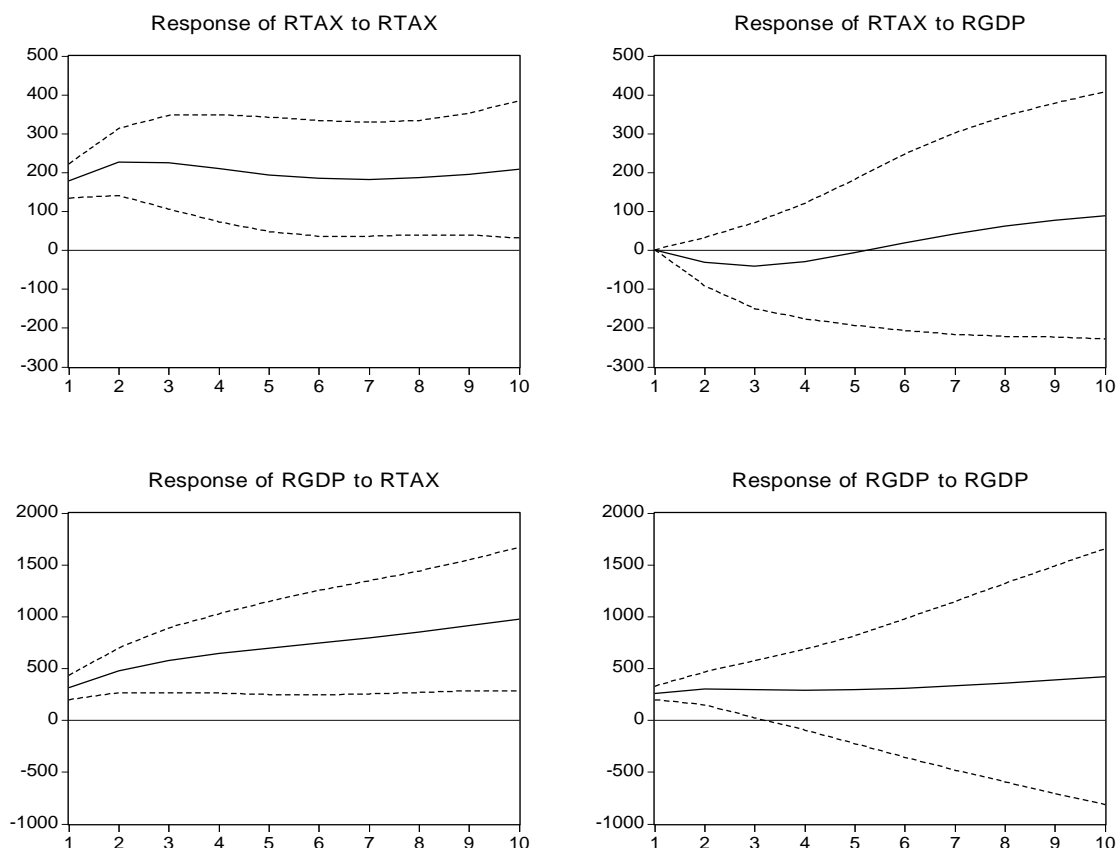
يؤثر بشكل ايجابي وقوي في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في الفترة الاولى والثاني ويبقى على ذلك للفترات اللاحقة.

### مناقشة النتائج

من خلال التحليل الإحصائي السابق واستناداً الى فرضيات الدراسة وجدنا النتائج التالية:

1. توجد علاقة تأثير تبادلية بين ضريبة الدخل والأرباح الحقيقية مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
1. يؤثر الناتج المحلي الاجمالي بشكل سلبي ضعيف في ضريبة الدخل والارباح في الفترة القصيرة ولكن على المدى الطويل فإنه يؤثر ايجابياً لكن يبقى قريباً من الصفر.
2. تؤثر ضريبة الدخل والارباح بشكل ايجابي وقوي على الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في المدى القصير.
3. يلاحظ من التحليل السابق في حال تعديل نسبة

Response to Cholesky One S.D. Innovations  $\pm 2$  S.E.



الشكل رقم (1)



## المراجع

في الأردن خلال الفترة (1970-2001)، رسالة جامعية غير منشورة.

كلبونة، نفين، 1999، ضريبة الدخل وأثرها على الاستثمار في الأردن (من وجهة نظر المستثمرين)، رسالة جامعية غير منشورة.

المحارمة، وصفي، 2003، أسباب التهرب من ضريبة الدخل في الأردن، رسالة جامعية غير منشورة.

المقبل، معروف، 2004، اثر القيمة المضافة على النمو الاقتصادي، المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد" الفترة 22-23 أيلول. 2004، عمان.

هندي، أيمن محمد إبراهيم، 2008، محاضرة بعنوان: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة متوفر عبر الموقع:

[www.9alam.com](http://www.9alam.com)

نشرات البنك المركزي الأردني:

أ/ العدد الممتاز (1964 - 1993).

ب/ التقارير السنوية (1993 - 2011).

ج/ العدد الخاص (1964 - 2003).

Hamilton, J. 1994. Time Series Analysis, Princeton University Press, United Kingdom.

Duverger, M. finances publiques, collection themis. P.U.F. Paris. 1963.

الصفحات الإلكترونية:

البنك الدولي، تقرير عام 2010، الرابط:

<http://data.worldbank.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS>

دراز، حامد عبد المجيد، المرسي حجازي، محمد حماد، 2004، النظم الضريبية: دراسة مقارنة تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

الدرأوشة، إيمان، 2002، التزامات المكلف في قانون ضريبة الدخل الأردني: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة جامعية غير منشورة.

زادة، جواد خليل، أنوار شاه، 1991، الإصلاح الضريبي في الدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، 44 - 47.

الشلي، علي، 1999، الهيكل الضريبي في الأردن: المرونة الداخلية والطاقة الضريبية والجهد الضريبي للفترة (1970-1996)، رسالة جامعية غير منشورة.

شيحة، مصطفى، 1986، التشريع الضريبي، دار النهضة العربية، بيروت.

الطراونة، إبراهيم، 2004، اثر مراعاة تطبيق القواعد الأساسية للضريبة على الإذعان الضريبي من وجهة نظر موظفي دائرة ضريبة الدخل في الأردن، رسالة جامعية غير منشورة.

العريس، ريماء الترك، 2008، دور الضريبة في الإيرادات الحكومية في دول مختارة 2001-2006، الجامعة اللبنانية الأميركية كلية الاقتصاد والعلوم المالية الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) إدارة العولمة والتكامل الإقليمي- فريق التكامل الإقليمي وتمويل التنمية.

العلوان، محمد، 2000، التهرب من ضريبة الدخل: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة جامعية غير منشورة.

العوامل، 1991، تحليل الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية والعوامل المؤثرة فيها، رسالة جامعية غير منشورة.

غرفة صناعة عمان، 1994، العبء الضريبي في الأردن، دائرة الأبحاث والمعلومات 1994/1/11، عمان.

قويدر، امجد، 2004، اثر الهيكل الضريبة على النشاط الاقتصادي

## The Effect of Direct Taxes (Income and Profit) On Gross Domestic Product Of Jordan

*Saud Al-tayeb* \*

### ABSTRACT

The main aim of this study is to investigate the effect of direct taxes on the Gross Domestic Product (GDP) during the period (1976-2010).

In order to achieve the above object the VAR (Vector Auto-Regression) with two variables which are income and profit tax, has been applied to the data. The Augmented Dickey Fuller test indicates that both variables of the study are stationary at first difference. Whereas, the Granger Causality test suggests that there is causal relationship with two direction from GDP to tax and from tax to GDP.

The variance decomposition analysis and impulse response indicate that the direct taxes have positive effect on the Jordanian Gross Domestic Product.

**Keywords:** Direct Taxes (Income and Profit) GDP.

\* Faculty of Economics and Administrative Sciences, Mu'ta University, Jordan. Received on 19/2/2012 and Accepted for Publication on 1/10/2012.